بالرغم من الصعوبات بشأن القضايا القانونية والفنية

زيباري: من السابق لأوانه الحكم على عدم وجود مخارج للاتفاقية

صبت تصريحات رئيس الوزراء نوري المالكي ووزير الخارجية هوشيار زيباري لتمثل الخط العام لحكومة بغداد من الاتفاقية طويلة الامد ، التي تهدف الى ترسيم سيادة العراق وتخليصه من بنود العقوبات الدولية.

وقال رئيس الوزراء نوري المالكي ان المفاوضات مع الجانب الامريكي ستستمر لحين ايجاد صيغة تتوافق مع توجهنا في تدعيم الجانب السيادي في الاتفاق ومن ثم العمل على انهاء العقوبات المفروضة على العراق.

هوشيار زيباري

باراك اوباما

بغداد/ المدى والوكالات

من جهته، قال وزير الخارجية هوشيار زيباري ان من السابق لاوانه جدا القول بأن المحادثات الخاصة بالاتفاقية مع الولايات المتحدة قد وصلت لطريق مسدود وان بغداد ملتزمة بالتوصل لاتفاق.

واثارت تصريحات المالكي وزيباري وفق مصادر اعلامية "تضاربا في المواقف" بشان الاتفاقية فيما عد مراقبون للشأن السياسي انها تنصب في نتيجة واحدة وهي ضمان استقلال العراق وعدم خضوعه لبنود تقيد حريته واستقلاله في اتخاذ القرارات.

ولكن زيباري قال: انه على الرغم من الصعوبات بشأن"القضايا القانونية والفنية الدقيقة جدا، فعلى حد علمي ان رئيس الوزراء والحكومة ملتزمان بمواصلة هذه المحادثات للتوصل الى اتفاق نهائي."

وصرح بعد حضور اجتماع لمجلس الامن الدولي بشأن العراق "اعتقد ان من السابق لاوانه جدا الحكم على ان هذه الاتفاقية بأنها قد ماتت او انه لا يوجد مخرج."

واعتبر وزير الخارجية ان تضارب التصريحات التي يدلي بها حول مفاوضات ابرام اتفاقية امنية طويلة الامد مع الولايات المتحدة مع تلك التي يدلي بها رئيس الوزراء نوري المالكي "امر طبيعي".

الى ذلك، حذر باحثان أميركيان بارزان في مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن من تداعيات سوء إدارة واشنطن لملف المفاوضات مع بغداد حول الاتفاقية طويلة الأمد بين البلدين، وشددا على أن إتباع بغداد لسياسة حافة الهاوية قد تترتب عليها نتائج وخيمة على الحكومة العراقية.

وكان زيباري قد ذكر امس الاول ان المفاوضات العراقية- الامريكية تشهد تقدما وان الاتفاقية قد يتم ابرامها في اواخر تموز المقبل، غير ان المالكي ذكر من جانبه ان المحادثات بلغت طريقا مسدودا بسبب مطالب وشروط امريكية تتعارض مع السيادة العراقية.

ورد زيباري امس على سؤال حول هذا التضارب في حديث للصحفيين بعد جلسة عقدها مجلس الامن لمراجعة تطورات الاوضاع في العراق بقوله "انا عضو في فريق التفاوض العراقي واعلم اننا حققنا قدرا كبيرا من التقدم وهناك مصاعب وموقف العراق هو تأمين كامل سيادته وحماية مصالحه الوطنية خلال هذه المفاوضات".

واكمل قائلا "لهذا من الطبيعي ان توجد تصريحات متعارضة ومواقف متباينة وقد يكون ذلك جزءا من التكتيكات التفاوضية".

وشدد على ان الحكومة العراقية ملتزمة بانهاء هذه المفاوضات للتوصل الى نص نهائي للاتفاقية "غير اننا لم نصل لتلك النقطة بعد".

واضاف زيباري ان الوجود الامريكي الحالي في العراق "لا يمكن ان يستمر من دون غطاء قانوني، لذا ان لم نتوصل الى اتفاق بخصوص القوات متعددة الجنسيات فسيكون علينا البحث عن بديل، ودراسة ما اذا كنا سنعود مرة اخرى الى المجلس".

وحدد زيباري المشكلات الرئيسية على انها السماح بالعمليات الامريكية ضد المسلحين في العراق والحصانة القانونية التي تسعى اليها واشنطن للمتعاقدين الامريكيين في العراق وقضايا تتعلق بالدخول والخروج من العراق.

وشدد على اهمية انجاز الاتفاقية طويلة الامد مع الولايات المتحدة قبل شهر تموز المقبل، " واكد زيباري على حرص الحكومة على ان لاتكون في العراق قواعد امريكية دائمة، مؤكدا ان ليس في الاتفاقية بنود سرية.

وقال زيباري ان الجانب الامريكي كان "متجاوبا ومرنا" مع الطلب العراقي برفع الحصانة عن الشركات الامنية الخاصة، موضحا ان النقطة موضع البحث الان هي مسألة اعتقال عراقيين بـ"تهم امنية وارهابية".

الى ذلك، أعلن زيباري أنه سيلتقي المرشحين الجمهوري والديموقراطي للانتخابات الرئاسية الأميركية جون ماكين وباراك أوباما، مؤكداً اقتناعه بالتزام الولايات المتحدة بـ"أمن العراق واستقراره"، وأن هذا الالتزام "قائم وموجود ولن يتغير بالسرعة التي تراهن عليها الكثير من الأطراف في المنطقة".

وقال إن الاتفاقية الثنائية مع الولايات المتحدة لن تكون ملزمة للإدارة الأميركية المقبلة، لكن تأثيرها سيكون "سياسياً ومعنوياً لأن تلك الإدارة لن تتحلل من سياسات الدولة الأميركية".

واشار الى ان احدى المشكلات التي ستواجه الحكومة ستبدأ مع انتهاء تفويض الامم المتحدة للوجود الامريكي ، والتي سيكون العراق على اثرها غير محصنا ازاء الدعاوي القانونية المحتملة التي قد يرفعها اشخاص يزعمون ان اضرارا طالتهم من قبل الحكومة السابقة.

وقال وزير الخارجية ان المناقشات مستمرة بشأن ما اذا كان سيبقي فقط على الاصول المالية للعراق تحت الفصل السابع. واضاف"لم نتخذ قرارا نهائيا،اننا نبحث كل هذه الخيارات."

وعلى الصعيد ذاته بحث وزير الخارجية هوشيار زيباري في نيويورك مع السفراء العرب في الامم المتحدة حيث تحدث لهم عن تطور الاوضاع الامنية في العراق ومسيرة العملية السياسية والتطورات الاقتصادية. حسب ما ذكره بيان صادر عن وزارة الخارجية.

وتحدث زيباري عن اجتماع دول الجوار الموسع الذي عقد في الكويت والعهد الدولي مع العراق الذي عقد في السويد اضافة الى الحديث عن تطور العلاقات بين العراق والدول العربية.

وقدم وزير الخارجية شرحا عن الاتفاقية الاستراتيجية الاطارية واتفاقية وجود القوات الامريكية في العراق والمباحثات التي تجري حولها وجلسة مجلس الامن يوم ١٣ حزيران لمراجعة قرار مجلس الامن ١٧٩٠ .

من جهتهم، ابدى السفراء العرب أعجابهم بالتطور الايجابي للاوضاع الامنية في العراق وتقدم العملية السياسية والمصالحة الوطنية في العراق.

التوقيع على إثنين من المشاريع المضافة لإتفاقية القرض الياباني للعراق

طوكيو/ وكالات

جرت في مقر بنك اليابان للتعاون الدولي (JBIC) مراسيم التوقيع على اثنين من المشاريع المضافة الى اتفاقية القرض الياباني الميسر للعراق بين الحكومة ممثلة برئيس ديوان رئاسة الجمهورية السفير الدكتور غانم علوان الجميلي سفير جمهورية العراق في اليابان والحكومة اليابانية ممثلة بمحافظ بنك اليابان للتعاون الدولي (JBIC) كوجي تانامي.

المشروعان اللذان تمت اضافتهما الى المشاريع الـ٨ السابقة والتي سبق ان وقع العراق واليابان على اتفاقيتهما سابقا في ٢٠٠٨/١/٢٥ هما: مشروع تطوير إمدادات المياه في محافظة البصرة بقيمة (٤٢,٩٦٩,٠٠٠ مليار ين ياباني) اي ما يعادل (٤٤٢,٥٨٠,٧ مليون دولار) بهدف الى تحسين الظروف المعيشية والصحية للمواطنين.

ومشروع إعادة إعمار قطاع الكهرباء في إقليم كردستان العراق بقيمة (١٤,٧٤٧,٠٠٠ مليار ين) اي ما يعادل (١٥١,٨٩٤,١ مليون دولار) والذي من المؤمل ان يساهم في تطوير قدرة انتاج الطاقة الكهربائية في الاقليم.

من الجدير بالذكر ان الاتفاقية تتضمن توفير مبلغ (١٨٢,٧ مليار ين ياباني) اي ما يعادل مبلغ (١,٥٢ مليار دولار) وهو جزء من المبلغ الكلي الذي تعهدت اليابان بتقديمه للعراق قرضاً ميسراً يبلغ (٣,٥ مليار دولار).

وقد تمت الموافقة على تمويل ثمانية مشاريع في العراق كمرحلة اولى، بعدها تمت اضافة المشروعين لها ليصبح العدد الكلي للمشاريع التي يشملها القرض عشرة مشاريع وفي النية إضافة مشاريع اخرى يتم اقتراحها من الجانب العراقي.

بوش يدعو اوربا لدعم العراق في محاربة الارهاب

باريس - نيويورك / الوكالات

دعا الرئيس الأميركي جورج بوش الدول الأوروبية للوقوف إلى جانب العراقيين في حربهم ضد تنظيم القاعدة، مشددا على أن دعم عراق مستقر يصب في مصلحة الجميع.

وفي مؤتمر صحفي عقده في باريس التي يزورها ضمن جولته الأوروبية، قال بوش: " يجب أن نقف بجانب العراقيين الذين أثبتوا شجاعتهم خلال محاربتهم عناصر تنظيم القاعدة والمتشددين، من الأنبار إلى بغداد ومدن البصرة والموصل. لقد أثبت العراقيون بطوائفهم كافة أنهم يرفضون الإرهاب والإرهابيين".

وأشاد بوش بانخفاض مستوى العنف في العراق وقال: " لقد انخفض مستوى العنف في العراق إلى أدنى مستوى له منذ آذار عام ٢٠٠٤، عمليات قتل المدنيين انخفضت، أعمال القتل الطائفي تقلصت، ومع انحسار وتيرة العنف تنتعش الحالة الاقتصادية".

ولفت بوش إلى أن ديموقراطية العراق واستقراره تصب في مصلحة الجميع واكد أن: "المصالحة الوطنية انتشرت بين مكونات المجتمع العراقي، الحكومة في بغداد تثبت جدارتها في قيادة البلاد وإحراز تقدم في درب تحقيق مجتمع يتمتع بالحرية. لقد أصبح الارهابيون مطاردين في الوقت الذي تترسخ فيه مبادئ الحرية. إن من مصلحة جميع دول القارة الأوروبية تقديم الدعم لعراق مستقر وديموقراطي".

من جانب آخرعبر السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة زلماي خليل زاد عن قلقه من استمرار وجود مقاتلين أجانب في العراق، مطالبا سوريا وإيران بإيقاف دعم وتوغل المسلحين عبر أراضيهما إلى داخل العراق.

جاء ذلك خلال جلسة مفتوحة عقدها مجلس الأمن الدولي مساء الجمعة لبحث الوضع في العراق وخاصة تقرير القوة متعددة الجنسيات في البلاد، كما ذكر بيان للأمم المتحدة نشر على موقعها الالكتروني.

وقال زاد في تقريره عن عمل تلك القوات إن "على الحكومة السورية عمل المزيد لوقف عمليات شبكات المقاتلين الأجانب داخل أراضيها والتي تواصل إرسال الغالبية العظمى من الانتحاريين المسؤولين عن قتل العراقيين الأبرياء".

كما طالب زاد إيران بوقف دعمها للمسلحين في العراق قائلا "يجب على الحكومة الإيرانية أن تتوقف عن التدريب والتجهيز.

من جانب اخر عبر السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة زلماي خليل زاد عن قلقه من استمرار وجود مقاتلين أجانب في العراق، مطالبا سوريا وإيران بإيقاف دعم وتوغل المسلحين عبر أراضيهما إلى داخل العراق. جاء ذلك خلال جلسة مفتوحة عقدها مجلس الأمن الدولي مساء الجمعة لبحث الوضع في العراق وخاصة تقرير القوة متعددة الجنسيات في البلاد، كما ذكر بيان للأمم المتحدة نشر على موقعها الالكتروني.

وقال زاد في تقريره عن عمل تلك القوات إن "على الحكومة السورية عمل المزيد لوقف عمليات شبكات المقاتلين الأجانب داخل أراضيها والتي تواصل إرسال الغالبية العظمى من الانتحاريين المسؤولين عن قتل العراقيين الأبرياء".

كما طالب زاد إيران بوقف دعمها للمسلحين في العراق قائلا "يجب على الحكومة الإيرانية أن تتوقف عن التدريب والتجهيز.

أجندة المالكي في عمان رسمها النفط والتمثيل الدبلوماسي

عمان - المدى/ سامي دغار الزبيدي

شكلت زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الى عمان محطة مفصلية في علاقات البلدين خصوصا وهي تأتي في ظل احتدام الحوار في الاقليم بشأن مضامين وحدود الاتفاقية الاميركية العراقية طويلة الامد التي يجري التفاوض بشأنها الان.

ويحرص المالكي على اعطاء الانطباع بأن العراق يسعى لتعزيز العلاقة مع المحيط العربي خصوصا بعد الصعوبات التي واجهت حكومته في اجراء المصالحة الوطنية ، على الاقل من وجهة نظر الدول العربية وهو امر تذرعت به عواصم عربية عديدة للتباطؤ في رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي مع بغداد.

ويسعى المالكي من خلال اختياره عمان لتكون بوابة لاعادة السخونة لخطوط الاتصال مع العواصم العربية باعتبار عمان كانت من اوائل الدول العربية التي اتخذت مواقف متوازنة حيال خطط وبرامج الحكومة العراقية اضافة الى ان حل القضايا العالقة بين البلدين يمكن ان تشكل نموذجا لاسس حل العديد من القضايا العالقة الاخرى بين بغداد ومحيطها العربي.

وتأتي ملفات توريد النفط الى السوق الاردنية وتنظيم وجود العراقيين في الاردن وانهاء ملف الديون الاردنية على العراق في مقدمة الاهتمامات بين الجانبين، واذا كانت حاجة الاقتصاد الاردني ماسة للنفط العراقي فان الحكومة العراقية معنية تماما بقيام عمان بتسمية وارسال سفير لها لكسر حلقة العزوف العربي عن ارسال سفراء الى بغداد.

زيارة المالكي هذه الى عمان هي الثالثة بصفته رئيساً للوزراء ، بعد الزيارتين السابقتين اللتين كانتا متواضعتي النتائج تبتغي طي صفحة الشك المتبادل بين العاصمتين في مدى الجدية في حل القضايا العالقة بين البلدين خصوصا وان اتفاقية توريد النفط الى الاردن لم تطبق على الارض برغم توقيع المالكي على بنودها وهو ما يجعل من هذه الزيارة مختبرا لقياس جدية الرغبة لدى العاصمتين في ولوج مرحلة جديدة من العلاقات القائمة على تبادل المنافع وتقديم الدعم المتبادل. وينظر الاردن الى العراق بصفته بلدا عربيا كبيرا يمكن ان يستعيد عافيته وبالتالي يمكن ان يستأنف دوره الاقليمي الحيوي بالرغم من كونه يمر الان في مرحلة مخاض عسير وهو ما يشكل بوابة لانعاش الاقتصاديات المحيطة به في حال تعمقت حالة الاستقرار النسبي التي يعيشها الان.

وبالرغم من ان " السفارة الاردنية في بغداد " كانت تعرضت لعمل ارهابي جبان في اب ٢٠٠٣ ، الا ان الاردن يسعى عبر ارسال سفير له قريبا الى التوكيد على ان انخفاض منسوب العنف يعد مصلحة اردنية كما هو مصلحة عراقية.

ويسعي الاردن لتوفير الدعم لجهود المصالحة الوطنية العراقية باعتبارها البوابة لحل العديد من القضايا التي تؤرق كلا من بغداد وعمان على السواء ، خصوصا وان الاردن يستضيف مالايقل عن نصف مليون عراقي .

ويقول دبلوماسي اردني لـ"المدى" ان الاردن يتعامل مع العراق كل العراق ويقف على مسافة متساوية مع كل ابناء الشعب العراقي وتياراته السياسية ، وهذا الموقف لم يتبدل تجاه بغداد بالرغم من فترات اساءة الفهم المتبادل الذي خيم على العلاقة بين البلدين.

المالكي مع نظيره الاردني

ماليا يقول مستشار مالي كبير في البنك المركزي الاردني ان البنك يحتفظ في سجلاته بوثائق تشير الى مليار دولار دينا للقطاع الخاص مطلوب من العراق ويتمثل الدين بقيمة مواد غذائية مصدرة لصالح الشعب العراقي، بموجب موافقات مسبقة من لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة ، وبالتالي فإن المال يخص منتجين أردنيين ، وقد دفع لهم البنك المركزي بعض أو كل حقوقهم بموجب اتفاق مدفوعات بين البلدين، وهو امر طرح على مائدة المباحثات بين البلدين.

ويضيف المستشار :"ان الأردن بلد مدين ومديونيته تزيد على عشرة مليارات دولار بحيث لا يستطيع شطب ديونه لأحد وإذا كان العراق غير قادر الآن على التسديد بالرغم من صادراته من البترول الذي تضاعف ثمنه ، فإن الحل المناسب هو أن يتم التسديد عيناً ، أي بموجب شحنات بترول خام.

هذه الفكرة لم ينفها الوفد العراقي بل اضاف اليها ان بغداد معنية باستقرار الاقتصاد الاردني وبالتالي سيبحث الفنيون في البلدين كيفية اشتمال الديون الاردنية ضمن صيغة النفط العراقي الذي ينتظر ان يصل الاردن باسعار تفضيلية تقل عن الاسعار العالمية بحوالي ١٨ دولاراً للبرميل الواحد.

واختار المالكي عمان ليصرح من خلالها بوجود خلاف مع امريكا بشان الاتفاق الامني قبيل عودته الى بلاده امس الجمعة يؤكد ان العراق يريد ارسال رسالة طمأنة على ان بغداد لن تقبل باتفاق مع الامريكان ينتقص من السيادة العراقية وهو ما كان يثير قلق العديد من دول الجوار لاسيما الاردن الذي لا يعلن عادة عن تلك المخاوف وان كانت احاديث مسؤوليه تشدد على الخشية من الاجحاف الذي قد تتضمنه بنود معاهدة عراقية اميركية. الرسالة لم تكن للاردن فقط بل هي موجهة للاطار العربي ولدول الجوار التي أبدت تخوفا من تلك الاتفاقية مدار التفاوض.

وكان صرح المالكي للصحفيين على هامش المحادثات التي عقدها مع نظيره الأردني نادر الذهبي إنه ليس هناك اتفاق حتى الآن، ولكن هناك مسودة وأفكار للمناقشة التي يدور حولها خلاف في وجهات النظر مضيفا أن التوصل إلى مثل ذلك الاتفاق يجب أن يتم عبر عملية حوار ومناقشات لأنه بين دول ذات سيادة ويجب ضمان سيادة الدولة العراقية

فلاشات

الوعي بالتجربة الوعي بالثقافة

جليك وادي

الفرق بيننا والاخر، واقصد العراق بوصفه بلدا ناميا والعالم المتقدم ، ان الوعي لدينا يتشكل بالتجربة، فيما يتشكل الوعي لديهم بالثقافة. واتضح جليا ان محاولاتنا للارتقاء بالثقافة بغية تشكيل وعي مستنير باءت بالفشل المتكرر ، بدليل ان وعينا بالمستقبل مازال قاصرا، بينما الماضي حاضر في سلوكنا بشكل فاعل ، بكل ما ينطوي عليه ماضينا من مثالب.

وقاد فشلنا في غربلة الثقافة مما علق بها من شوائب ،وتعزيزها بالمشرق من القيم ،الى ترك الوعي يتشكل على وفق ما نمر به من تجارب .مع ان من التجارب التي حفلت بها مسيرتنا ما كان قاسيا ، ومنها ما دفع فيها الناس انهارا من الدم، الامر الذي اشاع احباطا بأمكانية الخلاص من المآزق التي تحيق بنا ، وكانت اصوات كثيرة تعالت منذ وقت ليس بالقصير ،بان النهوض بالبلاد يقتضي وعيا مستنيرا وثقافة تتجدد فيها القيم بما يتواكب مع فكرة النهوض، لكن غالبا ما اعطى المعنيون اذنا طرشاء لتلك الاصوات، فاهملوا الثقافة ومؤسساتها ،بينما يستدعي الطريق العلمي للنهوض بالبلاد النظر الى نوع الثقافة السائدة في المجتمع وبحث السبل الكفيلة للارتقاء بها، بدءا من تحديد المؤسسات التي يفترض ايلاؤها الاهتمام الاكبر وصولا الى نوع القيم التي يجب شحن الثقافة بها. ففي ثنايا الثقافة السائدة من المعوقات ما يعرقل عمليات البناء ،ولذا لابد من ايجاد الاليات المناسبة لتطهير الثقافة مما يضع العصي في دولاب التنمية.

ومع ان طريق اعمار الثقافة طويل ، لكن ذلك هو السبيل الذي بمقدوره تثبيت اسسس الانطلاق لمجتمع متحضر، ولا يكفي الايمان باعمار الثقافة، بل يكمن نجاح ذلك الاعمار في تحديد اي من المؤسسات التنموية التي تقتضي ستراتيجيات الاعمار الالتفات اليها اكثر من غيرها ، والى وقت قريب كانت تحكمنا العشوائية والتأملات الذاتية والانطباعات الارتجالية في رسم السياسات وتحديد المؤسسات، واغفلنا بقصد او بغير قصد التخطيط العلمي والتفكير المنهجي في التعامل مع قضايا الثقافة والتنمية ،وربما الآلام التي تعتري جسدنا يعود اغلبها الى ثقافة مريضة ومهيمنة على واقعنا، وعليه تقتضي الضرورة اعداد البرامج التي يمكن من خلالها اعادة ترتيب منظومة القيم التي تنطوي عليها ثقافتنا السائدة، ليكون بالمستطاع تشكيل وعي مستنير بدل ان يظل وعينا يتشكل على وفق المصادفات والتجارب، ذلك ان الوعي المتشكل بالثقافة يجنبنا الكثير من المآسي.